وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة طرابلـــــــــس

كليـــــة الإعـــــلام والإتصـــــــال

قســـــم الإعـــلام

مشروع مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في الصحافة

تحـت عنـــوان

دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد

إعـــداد الطـــالبة

انعـــام عزوز

إشراف

صفية خليفة بن مسعود

الشكـــر والإهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أتقدم بالشكر إلى كل من أمـــي وأبـــــي

وكافة أفراد عائلتـــي وزملائـــــي وأساتذتـــي بقســـم الإعـــلام

ومسؤولي ديوان المحاسبة المتعاونين منهم وكل من ساندني لإنجاز هذا المشروع

وأخص بالشكر الدكتور شكري الوزير، لتسهيل بعض الإجراءات

لإتمام المشروع .

(الفهرس)

1. المقـدمـــــة ----------(4)

2. سبـــــب اختيـــــار الاســم ---------- (5)

3. الهدف من اختيار الموضوع ---------- (5)

4. تعريف بديوان المحاسبـــة ----------(6 – 7)

5. نـــص التعليـــق الصوتـــي ----------(8 – 9)

6. الاعـــداد - جمع المعلومـات ----------(10)

7. التنـــسيـــق للمقـــابـــلات ----------(10)

8. الصعـــوبـــــات ----------(11)

9. التصوير والمونتـــــاج ----------(11)

10. الميزانيـــــة----------(11)

❖ المقــدمة :

تقرير مرئي عن أداء ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد ، من خلال تصوير لقاءات مع عدد من مسؤوليه وتوجيه أسئلة لهم فيما يخص المعوقات التي تواجههم عند أداء مهامهم ومهام إدارتهم لمكافحة الفساد والقوانين التي تنظم عمل الديوان مع آثار سحب اختصاصاتهم فيما يخص الرقابة على التعاقد إلى الرقابة الإدارية.

وأسباب تأخير اصدار تقريرهم حيال المصروفات والميزانية ورصد المخالفات المالية للحكومة ومعرفة كيفية إنفاق الأموال ومدى تجاوب الجهات مع النقاش حيال أسباب عدم تضمين ردود الجهات العامة على تقرير الديوان تنفيذاً للشفافية والمصداقية والحيادية ، مع الرد حيال الأخبار التي تداولت عن انحياز الديوان كمؤسسة رقابة إلى الحكومة بطرابلس وعدة جهات حكومية أخرى مع تضمين استطلاع للرأي للمواطنين حول أداءه بالخصوص..

ومع التساؤل حيال التحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والإلكترونية، وسلامة التصرفات المالية والقيود المحاسبية والتقارير المالية طبقاً للتشريعات النافذة وبيان أوجه النقص والقصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها والكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته وتقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية وتعزيز الشفافية وتدعيم مبادئها في مؤسسات الدولة وتقديم الاستشارات المالية والمحاسبية المتخصصة.

❖ سبب اختيار الاسم :

دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد لاحتواء هذا العنوان على عدة دلالات منها تنفيذ ديوان المحاسبة لرقابته على الجهات والحد منه من خلال اصدار تقاريره والكشف عنها للإعلام والتنبيه من خطورتها مع تقديم هذه الملفات التي تتضمن مخالفات إلى مكتب النائب العام ومجلس النواب ..

❖ الهدف من اختيار الموضوع :

سبب اختيار الموضوع أن ديوان المحاسبة من أكثر الجهات العاملة للحد من الفساد في ليبيا رغم وجود جهات أخرى لها صلاحيات أكبر ولكن يظل تقرير وأعمال الديوان هي التي تتصدر المشهد على مستوى كشف المخالفات المالية وحجم فساد الحكومات المتعاقبة في ليبيا مع اصدار عدد من أوامر القبض من قبل النائب العام بناءً على تقارير ديوان المحاسبة بنسبة تتجاوز 90٪ ، فتم العمل على تسليط الضوء على أكثر جهة عاملة للحد من الفساد في دولة ليبيا .

❖ تعريف ديوان المحاسبة :

ديوان المحاسبة الليبي هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة ومحايدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة. يتبع الديوان السلطة التشريعية مباشرة، وهو عضو في المنظمات الدولية والافريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

يهدف الديوان بشكل أساسي إلى تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه وكيفية التصرف فيه، وذلك من خلال فحص الحسابات ومراجعتها وتقييم أداء جميع الجهات الخاضعة لرقابته.

❖ ومن بين الأهداف الأخرى للديوان ما يلي:

- التحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والإلكترونية، وسلامة التصرفات المالية والقيود المحاسبية والتقارير المالية طبقاً للتشريعات النافذة.
- بيان أوجه النقص والقصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها.
- الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته.
- تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية.
- تعزيز الشفافية وتدعيم مبادئها في مؤسسات الدولة وتقديم الاستشارات المالية والمحاسبية المتخصصة.

وتخضع لرقابة ديوان المحاسبة جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة، المتمثلة أساسا في مجلس الوزراء والوزارات وكافة الهيئات والمؤسسات والأجهزة والمكاتب التابعة للدولة، بالإضافة إلى السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية الليبية.

كما يمارس الديوان رقابته على الشركات العامة والشركات والمشاريع التي تساهم فيها الدولة بما لا يقل عن 25% من رأس مالها، أو تلك التي منحتها الحكومة امتياز استغلال مرفق عام أو أحد موارد الثروة الطبيعية، إلى جانب الهيئات والمؤسسات ذات النفع العام، والمشاريع التي يحصل أصحابها على إعانات مباشرة وقروض من الدولة إذا اشترط عقد القرض إخضاعها لمراجعة الديوان، وأي جهة أخرى يُعهد إليه بفحصها ومراجعتها بقرار من السلطة التشريعية أو بطلب من الحكومة.

❖ القوانين التي تنظم عمل ديوان المحاسبة :

- يعمل ديوان المحاسبة وفقا للاختصاصات الممنوحة له بموجب قانون إعادة تنظيمه **رقم 19 لسنة 2013** المعدل بالقانون **رقم 24 لسنة 2013**.

- صدرت اللائحة التنفيذية للقانون **رقم 19 لسنة 2013** بموجب قرار المؤتمر الوطني العام **رقم 27 لسنة 2015**.

❖ نص التعليق الصوتى بالفيديو :

من الجهات الرقابية الحكومية التي أوكلَ إليها القانونُ مهامَ أعمالِ رقابة الأداء والتصرف الرشيد في الأموال الحكومية وكشف المخالفات والتجاوزات بل ومنح أعضاءه صفة مأموري الضبط القضائي وجعل مهامهم وتقاريرهم ضمن ملفات القضايا التي يركن إليها القضاء في دعواه واصدار أحكامه، إنه ديوانُ المحاسبةِ.

خلال الفترات السابقة كان للديوانِ قصبُ السبقِ في كشف المخالفات وإماطة اللثام عن مخالفاتٍ ماليةٍ جسيمةٍ أضرت بالاقتصاد الوطني وسببت نهبا للمال العام وفسادًا للذممِ، ونشر الديوان في تقاريره السنوية السابقة الوقائعَ والمخالفاتِ الأمرُ الذي أوضحَ إلى حد كبير للقاصي والداني والمتابعُ للشأن الليبي حجم الفساد الذي بات ينخر كل موسسات الدولة دون استثناء، وعلى مختلفِ الوظائف القيادية أو الإشرافية أو التنفيذية، بل تعداهُ ليشملَ السفارات والبعثات بل وحتى على صعيد صناعِ القرار والوزراء والوكلاء ، الأمرُ الذي صار معه الفسادُ غولًا ووحشا يزداد تضخماً مع الأيام بدلاً من إنكماشه.

الجميع يعرف أن إعداد التقرير السنوي للديوان ليس بالأمر الهين فالموضوع يحتاجُ إلى أوراقِ عمل وأدلةِ اثباتٍ وجهودِ ذوى خبرةٍ لكشف المخالفات أياً كان نوعها وحجمها والآثارِ السلبية المترتبة عنها، وفي ذاتِ الوقت الامرُ بات محفوفاً بالمخاطر ، فمافيا الفساد لن تجعل الآمرَ هينًا وسهلًا، فهي تمد في البداية أياديها بالرشى وإن لم تفلح تلجأ إلى الترهيب، فتلك هي معادلة الفسادِ في كل مكان وزمان وليبيا ليست إستثناءً.

وعَودًا على بدء فإن الكثير من أوراق القبض الصادرةِ عن النائب العام إن لم نقل معظمها وردتْ بناءً على تقارير ديوان المحاسبة ، ورغم ترقب الشارع الليبي بكل فئاته للتقرير السنوي للديوان، إلا انَّ الديوان بات يؤخر عرض تقريره السنوي دونما توضيح للأسباب، الآمر الذي فتح الباب على مصراعيه للتأويلات

فالبعض يذهب إلى أن عدم تعاون الجهات الرسمية مع الديوان هي المعرقل الأساسيُ لذلك، فيما يرى فريق آخر أن الديوانَ بات يجنحُ مؤخراً إلى عرض تقريره في وقت معين يختاره هو عند وجود ظرف ما قد يخدمُ طرفاً ما وقد يطيح بطرفٍ آخر

فيما يذهب فريقٌ ثالث إلى أن غياب المساءلة لمرتكبي المخالفات وتأخرِ الإجراءات الرادعة التي رعاها القانون أصابت الديوان بالإحباط وجعلت البعض يرى أن سطوة المفسدون قد إمتدت للهرم وأن الخرق قد إتسع على الراتقِ

أما الفريقُ الرابعُ فيرى أن الديوان بات ينحاز إلى صف الحكومة الآمر الذي يستلزم غض الطرف عن جزء كبير من حالات الانفاق والهدر الحكومي غير المبرر والذي يصل إلى حدٍ يطوله القانون حتمًا.

فهل فعلا أن معولَ الرقابةِ وآمل الليبيين في بناءِ بلادهم باتت قبضته تتراخى لصالحِ فريقٍ ما؟ وهل لازالت سلطة الديوان الموظفةُ لمكافحةِ الفساد في منأى عن التجاذبات أيًا كان نوعها؟ واذا ما كانت رئاسةُ الديوانِ تميل إلى كفة ما فهل من الضروري أن يحيد الديوانُ بأكمله عن أهدافه؟ ثم لصالح من يوظفُ تأخرُ تقرير الديوان؟

❖ الاعداد- جمع المعلومات

تم تجهيز الفكرة الأولية عن عمل التقرير المرئي وتحديد المطلوب من معلومات وشخصيات للقائهم واستقصاء المعلومات منهم بشكل شخصي وحصري ، مع الرجوع إلى قسم الدراسات بالديوان وقسم التقارير الذي يحوي على عدد من المعلومات الهامة والمستحدثة والموقع الرسمي للديوان عبر الانترنت .

❖ التنسيق للمقابلات

تم التنسيق عبر رئيس قسم الدراسات **"شكري الوزير"** بتعميم رسالة موجهة من السيد رئيس جامعة طرابلس **"خالد عون"** بناء على مراسلة السيد عميد كلية الإعلام **"حسين الزياني"** وتم اعداد لقاءات مع السادة :

1. رئيس ديوان المحاسبة **"خالد شكشك "**
2. مدير الإدارة العامة على الرقابة على الاستثمارات والمصارف **"رافع الشاوش"**
3. مدير ديوان المحاسبة فرع طرابلس **"طارق الحطاب"**
4. مدير إدارة قسم إعداد التقارير **"أنيس المجبري"**
5. مدير إدارة الرقابة على النفط **"وئام أبو قرين"**
6. مدير مكتب التفتيش والمتابعة **"مصطفى الأسمر "**
7. مدير الادارة العامة للرقابة على قطاع النفط والكهرباء **"عبد الباسط جبوع"** **(لقاء مكتوب)**
8. مدير إدار الموارد البشرية **"عادل الجاسر"** (**معلومات مكتوبة)**

❖ الصعـوبات :

المماطلة في التصوير سواءً على مستوى إدارات الديوان أو الرئاسة بسبب الانشغالات ، مع رفض مكتب الوكيل والوكيل شخصياً التصوير لعدم رغبته وعدم خروجه سابقاً ، وقد تواصل معي مدير مكتب السيد الوكيل المكلف وأعلمني بعدم رغبة الوكيل بالتصوير رغم موافقة مسبقة منه مع طلبي مقابلة مدير مكتبه نيابة عنه إلا أنه تم تجاهل ذلك أيضاً

ومماطلة إدارات الديوان ومنها كذلك مدير الإدارة العامة للرقابة على القطاع السيادي رضا قرقاب فعلى مدى أسبوعين تم تنسيق لقاء معه ومقابلته وطلبه التصوير في وقت لاحق إلا أنه عند زيارة مكتبه يتم التحجج بالانشغال والاجتماعات وغيرها بشكل يومي وعدم الرد أو الرفض بل مماطلة وضياع للوقت فقط

وتم تصوير كافة اللقاءات بعد عدة تأخيرات ومماطلات بحجة العمل والاجتماعات والانشغالات وبقائي في ديوان المحاسبة من الساعة التاسعة صباحاً إلى الخامسة مساءً وأحياناً بدون نتيجة

❖ التصوير والمونتاج :

- تصوير عدد 2 لقاءات مصور **"محمد سالم "**
- تصوير عدد 4 لقاءات ـــ **شخصي**
- مونتاج - **صلاح التاورغي**
- قراءة تقرير - **مصطفى بوحميدة**
- كتابة التقرير - **إنعام عزوز**

❖ الميزانية :

لا شيء يذكر ، تم الاستعانة بمصور ومونتاج جهة عملي ، وتصوير عدة لقاءات بشكل شخصي..